

إشكالية أخلاقيات المهنة الصحفية لدى ممارسي الإعلام الإلكتروني بالجزائر

Journalistic ethics problems for electronic media practitioners in Algeria

د. صولي ميلود*

جامعة الجزائر -3- (الجزائر)

saouli.miloud@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2022/04/14 تاريخ القبول: 2023/02/26

الملخص:

تتناول هذه الدراسة إشكالية أخلاقيات الصحافة في ظل البيئة الإعلامية الجديدة بالجزائر، والتي تعد أحد أهم القضايا الراهنة التي أفرزتها تكنولوجيات الإعلام والاتصال، فبتحول وسائل الإعلام إلى النشر الإلكتروني، وبظهور فاعلين جدد في الساحة الإعلامية، ونتيجة لحرية الانترنت، ظهرت العديد من التجاوزات الأخلاقية في قطاع الإعلام الإلكتروني، الأمر الذي أعاد طرح إشكالية القواعد الأخلاقية التي يمكن أن تضبط الممارسات الإعلامية في ظل هذه التحولات الراهنة في عالم الميديا الاجتماعية. وعليه تتناول هذه الدراسة رؤية جديدة لأخلاقيات ممارسة الإعلام الإلكتروني بالجزائر، والتي ترمي إلى إيجاد معايير محددة في البيئة الجزائرية الإلكترونية، والتي يمكن من خلالها تقييم مدى احترام المضامين الإعلامية المنشورة إلكترونياً لأخلاقيات المهنة، مما يساعد على الرقي بالقيمة الاحترافية للمؤسسات الإعلامية الوطنية العاملة في هذا المجال.

كلمات مفتاحية: أخلاقيات المهنة الصحفية؛ الصحافة الجزائرية؛ الإعلام الإلكتروني؛ الفضاء الرقمي؛ حرية التعبير.

Abstract:

This study deals with the problem of journalism ethics in light of the new media environment in Algeria, which is one of the most important current issues brought about by information and communication technologies. Digital media, which has brought up the problem of ethical rules that can control media practices in light of these current transformations in the world of social media. Accordingly, this study deals with a new vision of the ethics of electronic media practice in Algeria, which aims to find specific standards in the Algerian electronic environment, through which it is possible to assess the extent to which the electronically published media contents respect the ethics of the profession, which helps to advance the professional value of national media institutions working in this field.

Keywords: ethics of media practice; Algerian press; Electronic Media; Digital space; freedom of expression.

1. مقدمة:

إن التطور التكنولوجي واتساع الفضاء الإلكتروني وتطور الأدوات المستخدمة، أفرز بعض الإخفاقات في صناعة الإعلام، من حيث عدم الالتزام بالمعايير الأخلاقية لمهنة الصحافة خاصة مع وجود وسائل التواصل الاجتماعي وسرعة انتشار وتداول الأخبار وغياب السيطرة الكاملة على ما يتم نشره، إضافة إلى ذلك، جعل إعلام الوسائط المتعددة الجديدة الرقمية للأخبار والمعلومات المختلفة دورا كبيرا في نشر وتداول هذه المضامين على نطاق واسع بعض النظر عن دقة ومصداقية كل ما ينشر في الفضاء السيبراني. إلا أن حرية الصحافة وبالأخص الإلكترونية، لا بد أن تكون مسؤولة وملتزمة بالمعايير الأخلاقية الخاصة باستخدام الصور ومقاطع الفيديو ومختلف الوقائع والأخبار التي تنشر وتبث حفاظا على رسالة الصحافة المقدسة وأخلاقيات المهنة الصحفية .

وأمام هذه الإشكاليات ذات الطابع المهني التي قد تفقد الإعلام مصداقيته واستقلالته ونزاهته وتفسح المجال واسعا أمام القذف والتشهير، تصبح عملية البحث في ضوابط أخلاقيات العمل الصحفي الإلكتروني ضرورة يفرضها الواقع المهني لهذا النوع المستحدث من الإعلام الرقمي في الجزائر، انطلاقا من تحديد وضبط المجال الأخلاقي والإطار الأدبي العام الذي يقوم بدرجة الأولى على موثيق الشرف الأخلاقية وتعزز أكثر بمختلف التشريعات القانونية التي تضع الإطار القانوني والتشريعي العام للصحافة الإلكترونية بالجزائر. كل هذه المعطيات والمستجدات تدفعنا إلى طرح إشكالية جديدة لأخلاقيات الصحافة الإلكترونية بالجزائر ترمي إلى إيجاد معايير محددة في البيئة الصحفية الإلكترونية، يمكن من خلالها تقييم مدى احترام المضامين الإعلامية المنشورة على الفضاءات الإلكترونية بكل دعائمها وحواملها المتعددة لأخلاقيات المهنة، مما يساعد على الرقي بالقيمة الاحترافية للعمل الصحفي الإلكتروني.

تأسيسا على ما سبق، سنحاول من خلال هذه الدراسة البحث في الضوابط المهنية للإعلام الإلكتروني، التي تجاوزها الهوس بالمعايير التقنية التي أصبحت تحتل الجانب الأكبر من اهتمامات المشتغلين بالإعلام الإلكتروني في الجزائر، والبحث عن السبق الصحفي على حساب المعايير المهنية مما فسح المجال واسعا أمام الشائعات وتسويق الأخبار المغلوطة. ومن هنا السؤال الذي يطرح:

ما مدى احترام أخلاقيات المهنة الصحفية لدى ممارسي الإعلام الإلكتروني بالجزائر؟

وتبني تحت هذه الإشكالية تساؤلات فرعية تتمحور في التالي:

- ماهي المبادئ الأساسية لأخلاقيات العمل الإعلامي في البيئة الإلكترونية بالجزائر؟

- أي رؤية جديدة لأخلاقيات الإعلام الإلكتروني بالجزائر وحدوده المهنية؟

- ماهي حدود الحرية والمسؤولية للإعلام الإلكتروني في النصوص القانونية بالجزائر؟

وعليه تهدف هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية احترام أخلاقيات المهنة الصحفية لدى ممارسي الإعلام الإلكتروني بالجزائر، فضلا عن تحديد مفهوم دقيق لأخلاقيات المهنة الصحفية في الفضاء الإلكتروني، ناهيك عن إبراز واقع أخلاقيات الإعلام الإلكتروني والتوقف

عند المبادئ الأساسية لأخلاقيات العمل الإعلامي في البيئة الرقمية بالجزائر، علاوة على ذلك فإن الهدف الأساسي لهذه الدراسة يتمثل ببيان حدود الحرية والمسؤولية للإعلام الرقمي في النصوص القانونية بالجزائر.

2. مفهوم أخلاقيات المهنة الصحفية:

2.1 مفهوم الأخلاقيات: يعد مصطلح "أخلاقيات ترجمة للكلمة الإنجليزية **ETHICS** المأخوذة من الكلمة اللاتينية **ethos** ومعناها آداب". كما يعرف قاموس "المفضل" كلمة الأخلاقيات في كونها "ما يتفق مع قواعد الأخلاق والسلوك المقررة في المجتمع ويفرق بينها وبين الأخلاق الذي يشكل هو علم تعرفنا أحكامه الخير فنتبعه والشر فنتجنبه والصفات الثابتة في الإنسان وما يصدر عنها من خير أو شر من غير حاجة إلى فكر ورؤية" (رزاق، 2013). إن أخلاقيات المهنة تتعلق بسلوك الشخص وتصرفه وممارسته، عندما يقوم بتنفيذ عمله المهني، فمأسسة وتنظيم دساتير السلوم ودساتير العمل عامة لكثير من المؤسسات المهنية لتقيد أعضائها بها، وأي دستور قد يعتبر مجموعة الخبرات يتم وضعها بشكل رسمي ضمن مجموعة قواعد ويتم تبني الدستور من قبل المجموع لأن أعضائه يقبلون ويلتزمون به بما فيه القبول المطبقة¹.

2.2 مفهوم أخلاقيات المهنة الصحفية: يقصد بها تلك المبادئ والمعايير ذات البعد الأخلاقي المتعلقة بمهنة الصحافة بكل دعائمها، فهي بذلك مجموعة القواعد والواجبات المسيرة لمهنة الإعلام، أو هي تلك المبادئ التي وجب أن يلتزم بها الصحفي ويتقيد بها خلال ممارسته الإعلامية على مستوى مختلف مراحل أداء مهامه الصحفية، فهذه المعايير تتصل مباشرة بطرق الكتابة وقواعد نقل مختلف الأحداث والأخبار. من جهة أخرى حددت أخلاقيات المهنة الصحفية بـ "قواعد السلوك المهني توضح للصحفي ما له وما عليه ومنها ضمان حرية الإعلام والصحافة، حرية الوصول إلى مصادر الأخبار، إلى جانب الدقة والصدق والتحلي بالموضوعية والمسؤولية في التعاطي مع مختلف القضايا والأحداث تجاه الرأي العام، فضلا عن العمل على الحفاظ على السلام والنزاهة والاستقلالية وضرورة الامتناع عن التشهير وحق الرد واحترام السرية المهنية"².

إن ما يمكن قول حول مفهوم شامل لأخلاقيات المهنة الصحفية في الفضاء الإلكتروني، بأنها مجموعة القيم، المبادئ والسلوكيات الأخلاقية التي تستوجب التقيد بها من طرف ممارسي الصحافة على مستوى مختلف الدعائم الإلكترونية، وذلك من خلال التحلي بالقواعد الأخلاقية والآداب الاجتماعية أثناء أداء المهنة النبيل من أجل أن تصب في المصلحة العامة للجمهور المستخدم للميديا بكل أنواعها ووسائلها من جهة والدولة ومؤسساتها الرسمية وغير رسمية ضمن فضاءات العمل الصحفية الجديدة.

3. الضوابط الأخلاقية ومواثيق الشرف الصحفي في عصر الإعلام الرقمي:

3.1 مواثيق الشرف الصحفي في عصر الإعلام الرقمي:

بدأ الاهتمام بأخلاقيات الصحفي في البيئة الإعلامية الإلكترونية في العالم منذ منتصف تسعينات القرن الماضي، أين ظهرت خدمت "النشر الإلكتروني سنة 1995 لبعض الصحف والقنوات التلفزيونية والإذاعية"³، لتظهر بذلك العديد من النماذج الدولية لمواثيق

¹ طاهر، موسى الخوري. (2004). أخلاقيات الصحافة النظرية والواقع، الدساتير ومواثيق الشرف في خمسين دولة. عمان: دار العال، ص42.

² عبد العظيم، الجميلي وثناء إسماعيل العاني. (2016). الإعلام الجديد وإشكاليات التواصل الرقمي. عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، ص104

³ شريف، درويش اللبان. (2011). مداخلات في الإعلام البديل والنشر الإلكتروني على الأنترنت. مصر: دار العالم العربي، ص48.

الشرف الأخلاقية المتعلقة بالصحفي الإلكتروني سواء كان هاو أو محترف، فالهدف من ضبط ووضع هذه القيم والمعايير هو دعم حرية الرأي والتعبير والحق في الاتصال دون المساس بالمصلحة العامة أو الخاصة. نشرت الجمعية الأمريكية لناشري الأخبار في ماي 2011، دليلا خاصا بأفضل عشر ممارسات للصحفيين على الشبكات الاجتماعية الرقمية ومختلف الفضاءات الإعلامية الإلكترونية، وذلك من خلال الاعتماد على معايير معينة في تحرير هذه الوثيقة من طرف مسؤولي 18 وسيلة إعلامية بأمريكا، بحيث يوصي أصحاب الدليل الصحفيين الذين يشتغلون في البيئة الإعلامية الرقمية بممارسة مهنتهم بنفس الطريقة كما لو كانوا في الواقع. فالقاعدة الأساسية تقول "لا ينبغي أن يكتبوا شيئا لا يمكن أن يتم نشره في الصفحة الأولى من صحفهم والذي يمكن أن يجرهم شخصا أو مهنيا أو يجرج صحفهم" (اللجمي، 2013). وعليه يركز الدليل على عشر نقاط يجب أن يتقيد بها الصحفي الإلكتروني المحترف في الممارسة الإعلامية على البيئة الرقمية والتي تتبلور في العناصر التالية:⁴

- القواعد التقليدية لأخلاقيات وأدبيات المهنة تطبق أيضا على شبكات التواصل الاجتماعي ومختلف وسائط الإعلام الرقمي؛
 - كل ما يتم كتابته ونشره يعد بمثابة الشأن العمومي الذي يتعين على صاحبه تحمل كامل مسؤولياته؛
 - يجب التحاور مع جمهور القراء بكل احترافية؛
 - الأخبار العاجلة يجب أن تصدر أولا ليس على شبكات التواصل الاجتماعي وانما على مستوى المواقع الإخبارية ومختلف وسائل الإعلام التقليدية؛
 - يجب الاحتراز من تضارب المصالح؛
 - التثبت بما يتم مشاهدته أو متابعته على الفضاء الإلكتروني؛
 - التعريف بهوية الصحفيين الإلكترونيين يزيد من المصداقية لدى الجمهور؛
 - الحفاظ على سرية المداومات الداخلية بنسبة للصحفيين العاملين في المؤسسات "التقليدية"
 - تصحيح الأخطاء بسرعة وحمية العمل بكل شفافية في وسائط الإعلام الرقمي.
- وعلى صعيد آخر، يحدد خبراء الإعلام مجموعة من الأدبيات التي يجب على ممارسي الإعلام الرقمي التقيد بها على مستوى البيئة الإلكترونية أساسها: نشر ما يعتقدون بأنه حقيقي فقط، فإذا كان ما يقولونه مجرد تخمين فعليهم توضيح ذلك، فضلا على إذا كان الموضوع منشور مسبقا على الشبكة فيجب الإشارة إلى الرابط الخاص بذلك⁵. فهذه البنود تعكس حتمية تمتع ما يعرف بصحافة المواطن بحدود التقيد بأخلاقيات الشرف المهني باعتبارها إحدى الأنواع التي يتحرر فيها محررها من كل الالتزامات في المجالين المهني والتكويني. فالأخلاقيات التي يلتزم بها الصحفيون في الإعلام التقليدي تمتد صلاحيتها إلى وسائل الإعلام الإلكترونية وبالتالي لم تعد هناك أي إشارة "مرجعية إلى الصحافة كمهنة لها قواعدها وأسسها"⁶.

⁴ -ASNE, (may 2011)10 best practices for social media helpful guidelines for news organisations: [http://www.asset-scienceinsociety.eu/pages/10-best-practices-social-media-helpful-guidelines-news-organizations\(10/12/2021\).p2](http://www.asset-scienceinsociety.eu/pages/10-best-practices-social-media-helpful-guidelines-news-organizations(10/12/2021).p2).

⁵ فيصل، أبو عيشة. (2010). الإعلام الإلكتروني. الأردن: دار أسامة، ص 163.

⁶ برتراند، بكيري ولاري، كيلمان. (ديسمبر 2007). من صحافة المواطن إلى محتوى الأخبار التي ينتجها مستعملوها، المجلة الإلكترونية: يو أس أس، العدد: 01.

جاء في دراسة للباحث التونسي الصادق حمادي تحت عنوان "الصحفيون وأخلاقياتهم في زمن الميديا الاجتماعية" أن "الصحافي ليس حرا في المطلق في الفضاء الافتراضي يتصرف كما يشاء دونما قيد كما يعتقد الكثيرون"⁷، وذلك لسببين أساسيين اثنين: أولهما انتماء الصحافي الى مؤسسة حريضة على صورتها ومكانتها في المجتمع ولدى الجمهور ثانيهما المسؤولية الاجتماعية للصحافي باعتباره فاعلا اجتماعيا يقوم بأدوار أساسية في المجتمع تقتضي منه أن يتصرف بطريقة مسؤولة.

3. 2 الضوابط الأخلاقية للإعلام الرقمي:

تشكل الضوابط الأخلاقية، حزمة من المبادئ والمعايير النابعة من تصورات أساسية عن الحياة البشرية، فهي التي تتجسد وتتكون من حيث اللبنة لدى الفرد والمجتمع من حيث التفاعل والتعاطي مع مواقف وخبرات في مختلف محطات الحياة. فالضوابط الأخلاقية من حيث المفهوم الشامل تمكن الأفراد من اختيار أهدافهم وتوجهات حياتهم بما يتماشى مع امكانياتهم، كما أنها تشكل من خلال "الاهتمامات أو السلوك العلمي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة".

تحدد الباحثة، "عليوان إيمان" مسألة ضوابط أخلاقيات الصحفي الرقمي، في تمكنه من التعامل مع مادته الإعلامية على مختلف منصات الإعلام الإلكتروني من حيث نشرها في موقع مؤسسته المهنية، أو على مختلف منصات الشبكات الاجتماعية الرقمية من موقعه الاجتماعي كقائد رأي. ما يستتبع طرح السؤال الآتي: هل ما زالت الموثيق الأخلاقية الإعلامية التي وضعت قبل انتشار خدمات الانترنت صالحة لليوم؟ من بين موضوعاتها الكثيرة "التركيز على النزاهة في العمل الصحفي، ودقة المعلومات ومصداقيتها، الأمانة وعدم تشويه المعلومات، الموضوعية في نقل الأخبار، تحسين نوعية المضمون، عدم الخداع في استخدام العناوين والصور، التصحيح وهو غير حق الرد، احترام الكرامة الإنسانية للفرد، عدم الانتحال وسرقة الأفكار، فضلا عن عدم التعرض للزملاء"⁸. انطلاقا من كل ما سبق فإن ثلاثية القانون والحرية والأخلاق الإعلامية حتى وإن كانت غير متماثلة فيما بينها فإن غياب أحد أطرافها يزعزع من مصداقية الإعلام الإلكتروني من حيث سلم أخلاقيات المهنة وحدود حرية التعبير، فمن دون حرية يصبح مضمونه مجرد بيانات صحفية رسمية لا غير، ومن دون قيود تتحول المهنة إلى منبر مشرع الأبواب وغير محمية بقوة النصوص القانونية بل تصبح فضاء للتجاذبات، وأخيرا فإن غياب الأخلاق بمبادئها ومعاييرها المختلفة تجعل من الإعلام الإلكتروني يمارس في بيئة فاسدة، لأن تراجع الضوابط يهدد الدور الأساسي للإعلام كأحد معاول الرقابة الإيجابية والنقد البناء الموضوعي.

4. المبادئ الأساسية لأخلاقيات العمل الإعلامي الإلكتروني:

وفقا لمبادئ وقيم الممارسة الإعلامية لمركز أخلاقيات وسائل الإعلام الدولية فإن "تدريب أخلاقيات الإعلام عبر الانترنت يقدم حلا لانتهاكات الحاصلة على مستوى ممارسة الإعلام الإلكتروني بحجة حرية التعبير، وذلك عبر استخدام المركز "الأخلاقيات لبناء الثقة في الأخبار واستدامة الطلب على صناعة الإعلام، ويسلط برنامج تدريب أخلاقيات الإعلام عبر الإنترنت الضوء على طريقة تأثير

حمادي، الصادق. (2021). الصحفيون وأخلاقياتهم في زمن الميديا الاجتماعية في مجلة الاعلام والعصر الاماراتية، المقال متاح على الرابط التالي

[http://www.arabmediastudies.com/file/ethics%20and%20social%20media.pdf\(20/12/2021\)](http://www.arabmediastudies.com/file/ethics%20and%20social%20media.pdf(20/12/2021))⁷

⁸ حسنين، شفيق. (2010). الإعلام الجديد: الإعلام البديل تكنولوجيا جديدة في عصر ما بعد التفاعلية. عمان: دارفكر وفن للطباعة والنشر والتوزيع، ص53

عمل الصحفيين على عمليات التنمية السياسية والاقتصادية، وعليه تتمثل أهم المبادئ التي يجب أن يتحلى بها أهل مهنة الإعلام والصحافة على منصات الإنترنت المختلفة في النقاط التالية:

- المسؤولية: وتعني التزام المصدقية والموضوعية والحياد فيما تكتب لتكسب ثقة الرأي العام؛
- حرية الممارسة الصحفية في تناول المواضيع: احترام أخلاقيات المهنة لا يجب أن يسقط الصحفي في فخ التقليل من شأن المهنة وسلوكيات بعض الأفراد ممن يعملون بها؛
- الاستقلالية: الحفاظ على الكرامة وأداء الأمانة بكل تجرد حتمية لا بد منها، لان الصحفي والإعلامي في البيئة الرقمية يحمل رسالة خالدة، تقوم بالأساس على تنوير الرأي العام من جهة وثقيف المجتمع في المقابل، بل هي أيضا ليست أداة لتلميع الآخرين أو التطاول على آخرين؛
- المصدقية: يجب التحري في كل الكتابات على صحة ما يتناول ويعالج لكسب ثقة القارئ؛
- عدم الانحياز: الكتابة بكل موضوعية وترك العواطف والذاتية جانب في ممارسة المهنة حفاظا على نبلها والإبقاء على حرية الممارسة في إطار النصوص القانونية المنظمة للقطاع؛
- الدقة والموضوعية: إن الحصول على ثقة الجمهور القارئ والمستخدم للإعلام الرقمي هي أساس الصحافة الإلكترونية الجديرة باسمها، فالموضوعية في كتابة الأخبار هي هدف آخر يعتبر علامة للصحفي المحترف، فلا توجد مقابل هذا أعدارا لعدم الدقة أو النقص في صحة المعلومات؛
- المحافظة على حقوق الآخرين: يجب الحفاظ على حقوق الآخرين وعدم التعدي أو تجاوز حرياتهم، في كشف اسرارهم ما لم تكن قضية تعني المجتمع كالجرائم، وأيضا تحري كتابة القصة الخبرية بإصناف في نقل شهادات وأقول الأطراف المستجوبة ناهيك عن معالجتها بكل حيادية تامة من أجل الحفاظ على مصداقية الكيان الذي يشتغل فيه الصحفي.

5. الإطار القانوني للحرية والمسؤولية في النصوص القانونية بالجزائر:

يتخذ الإعلام الإلكتروني أشكالا عدة ومستويات مختلفة منها ما له صلة بـ"الإعلام التقليدي كالمواقع الإلكترونية للصحف الورقية ومحطات الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء، ومنها في المقابل ما نشأ وتكون في الفضاء السيبراني كجزء مهم من شبكة الانترنت"⁹ وما يميزه أنه ليس له امتدادات مع وسائل الإعلام التقليدية التي لها وسائط إلكترونية. فالانتشار الواسع لخدمات الانترنت، ساهم في "تنامي مسألة الرقابة التي تفرض من طرف الدوائر الرسمية"¹⁰ التي تزود زبائنها بهذه الخدمة، وهو ما سمح بإحداث تحول على مستويات فرض الرقابة على المضامين الإعلامية في عهد الإعلام الإلكتروني، بعدما خرج موضوع الرقابة التقليدية.

تشير آخر الإحصائيات لسلطة الضبط للبريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية في تقريرها السنوي الصادر نهاية ديسمبر 2015، على "تسجيل ما يربو عن 18.853 مليون مشترك، من بينهم أكثر من 16 مليون مشترك في خدمة الجيل الثالث لجميع

⁹ إبراهيم، إسماعيل. (2014). الإعلام المعاصر، وسائله، تأثيراته وأخلاقياته. الدوحة: وزارة الثقافة والفنون القطرية، ص163
¹⁰ ياسين، صباح. (2010). الإعلام حرية في انهيار. لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ص10

متعاملي الهاتف النقال¹¹، كم تشير "الإحصائيات إلى أن عدد المستخدمين لشبكة الانترنت في الجزائر قد تخطى عتبة 15 مليون مشترك في خدمة الإنترنت السلكي"¹²

لقد أكد المشرع الجزائري على أن "حرية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية وعلى الشبكات الإعلامية مضمونة ولا تقيد بأي شكل من أشكال الرقابة.. ولا يمكن أن تخضع جنحة الصحافة لعقوبة سالبة للحرية"¹³.

ظهرت الصحافة الإلكترونية في الجزائر في أواخر تسعينيات القرن الماضي، حيث كانت في بدايتها الأولى عبارة عن نسخ إلكترونية لصفحتها الورقية، حيث قامت في هذا الإطار "جريدة الوطن الناطقة بالفرنسية بخلق نسختها الرقمية في نوفمبر 1997"¹⁴. لقد تضمن القانون العضوي للإعلام الصادر في سنة 2012، في بابه الخامس بعض المواد التي خصصها المشرع الجزائري إلى تأطير الممارسة الإعلامية الإلكترونية، حيث نصت المادة 66 من نص القانون على أن "يمارس نشاط الإعلام عبر الانترنت بحرية"، وهو ما يفسر أن السلطة التشريعية تركت الباب مفتوحا أمام أي ممارسة إعلامية عبر الفضاء الإلكتروني، مثلما يعكسه منطوق المادة 67 من ذات القانون بأن "كل خدمة اتصال مكتوب عبر الانترنت موجهة للجمهور أو لفئة منه وينشر بصفة مهنية من قبل شخص طبيعي أو معنوي يخضع للقانون الجزائري ويتحكم في محتواها الافتتاحي"، ومن هذا المنطلق يتبين لنا أن المشرع الجزائري لم يشترط في نشر المحتوى الإعلامي الإلكتروني سوى التجديد ومسايرة الأحداث ومعالجتها صحفيا، كما أنه في الجهة المقابلة فصل في تحديد مفهوم النشاط الصحفي عبر شبكة الانترنت¹⁵.

أما حسب نص المادة 73 من ذات القانون العضوي، فإنه يتضح لنا بأن المشرع حدد مفهوم الصحفي الإلكتروني بالقول صراحة بأنه "يعد صحفيا محترفا في مفهوم القانون العضوي"، كل من يتفرغ للبحث عن الأخبار وجمعها وانتقائها ومعالجتها... أو تقديم الخبر لدى أو لحساب نشرية دورية أو وكالة أنباء... أو سيلة إعلام عبر الانترنت، ويتخذ من هذا النشاط مهنته المنتظمة ومصدرا رئيسيا لدخله". من جهة أخرى اكتفى المشرع حسب المادة 115 من القانون في بابه الثامن المتعلق بالمسؤولية، بتحميل مسؤول النشر أو مدير الصحيفة الإلكترونية مضمون ما ينشر دون ذكر العقوبة التي يمكن تسليطها في تلك الحالات، وتعد أهم عقوبة يمكن تسليطها على الصحافة الإلكترونية هي حجب الموقع غير أن القانون لم ينص على ذلك لتبقى سمة الغموض تشوب بعض مواد من حيث العبارات المطاطية والهلامية الفضفاضة والتي يمكن قراءتها من زوايا كثيرة.

6. واقع أخلاقيات الممارسة الصحفية في الإعلام الإلكتروني بالجزائر:

لقد أصبح الإعلام الإلكتروني في الجزائر من بين أكبر المستفيدين من ثورة عالم الإنترنت في عصر انفتاح الفضاء الإلكتروني على النقل الحر للمعلومة في العالم، بعدما طوعها لتكون منصة فعالة في نقل الرسالة الإعلامية إلى شرائح واسعة من الجمهور المستخدم

¹¹ Autorité de Régulation de la Poste et des Télécommunications, Rapport sur l'observatoire du marché de l'internet en Algérie, (Algérie: ARPT, décembre 2015), p.4.

¹² Thousand Eyes, (2016) Internet World Stats Usage and Population Statistics: <http://www.internetworldstats.com/af/dz.htm>

¹³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2020). المادة رقم 51. الدستور الجزائري. الجريدة الرسمية. العدد: 54
¹⁴ يمينه، بلعاليبا. (2007). الصحافة الإلكترونية في الجزائر بينن التحدي والواقع والمستقبل. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم السياسية والإعلام. جامعة الجزائر

¹⁵ عبد العالي، رزاق. (2013). المهنة صحفي محترف: قوانين الاعلام وأخلاقيات الصحافة. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع 24

لنت، فساهم بذلك التطور المتواصل في عالم البرمجيات ومختلف التطبيقات والوسائط التكنولوجية والإلكترونية الحديثة في خلق بعدا تفاعليا مع الجمهور يختلف عن وسائل الاعلام التقليدية، وهذا يرجع إلى استخدام الإعلام الإلكتروني في البيئة الافتراضية للصور المتحركة والأشكال والرسومات ومقاطع الفيديو بطريقة جعلت جمهور النت يتفاعل بشكل أكبر مع مختلف المواضيع التي يتم نشرها، كما تميزت سهولة التفاعلية في التعليق على الأخبار على مستوى الإعلام الإلكتروني في سرعة إحداث رجح الصدى من الجمهور المتصفح لمختلف منصات هذا النوع من الاعلام مما سمح للقائمين عليه بالتعاطي مع كل ما يطلبه جمهور المتلقين من مضامين، وهو ما افرز سرعة كبيرة في تطوير المحتوى المنشور بما يجذب المزيد من الجمهور).

إن الانتشار الواسع للمواقع الصحفية على شبكة الانترنت لا سيما الفردية منها غير تابعة للمؤسسات الإعلامية بشكلها التقليدي بالجزائر، خلف ظهور مشكلات مهنية إعلامية، خصوصا ما تعلق منها بمسألة الأخلاقيات الصحفية وحدود حرية التعبير، بعدما باتت الرسالة الإعلامية تصل إلى المتلقي بشكل سريع جدا من خلال فضاءات الإعلام الإلكتروني المتعددة، وإلى مدى عالمي يتجاوز كل الحدود التقليدية في انتشار وسائل الاعلام الثقيلة.

تتبلور المعضلة الحقيقية في الممارسة على مستوى الإعلام الإلكتروني بالجزائر، في إشكالية أساسها عدم وجود مرجعية حقيقية للعاملين تراقب وتقوم وتصحح مهنية العمل الرقمي، وبالتالي تضع القواعد المهنية المتعارف عليها في الاعلام التقليدي واحترام موثيق الشرف على المحك، فهذا المعطى قد يضع الإعلام الإلكتروني في خانة الوسيلة البديلة القائمة على اجتهادات فردية من أشخاص ليست لهم علاقة بهذه المهنة، فضلا عن ذلك أن كل موقع يقوم بنشر ما تم نشره من معلومات وأخبار في المواقع الأخرى مع افتقادها لكل مظاهر الموضوعية والمصادقية والدقة في التعاطي معها.

من جهة أخرى تتبلور أسباب غياب الالتزام بأخلاقيات المهنة الصحفية وموثيق الشرف لدى ممارسي المهنة الإعلامية على البيئة الإلكترونية حسب المفكر عزي عبد الرحمن في العوامل التالية¹⁶

- إن صحافة الإنترنت وعلى الرغم من حداثة نشأتها في الجزائر، تتخبط في مشاكل كثيرة لعل أهمها تعاضم هشاشة بنية أخلاقيات المهنة لمعظم المواقع الإلكترونية في سياق تراجع صرامة الهرمية التحريرية؛ حيث أصبح إنتاج المحتوى يخضع لشبكة متشعبة من المنتجين الجدد "المدونين، تعليقات الزوار، محتضني الموقع"، فهذه الفواعل لم يكن لها حضورا في الصحافة التقليدية؛
- يجمع المشتغلون في مشهد الإعلام الإلكتروني بالجزائر بين أكثر من مهمة داخل الموقع الواحد، وهو ما أفقد العمل الصحفي جودته الشاملة، وخلق نوعا ما من فوضى الممارسة الإعلامية؛
- ان الانتشار الواسع لما يعرف بـ "صحافة الهواة" خلف حالة من الاستنساخ غير المشروع للمضامين الإخبارية، علاوة على استفحال ظاهرة الابتزاز والتشهير من أجل تحقيق مكاسب مالية بطرق وأساليب لا تمت للمهنية بصلة الأمر الذي نسف بمصادقية الإعلام الإلكتروني في الجزائر؛

- غياب شبه تام لأي مبادرات من طرف مهني الإعلام الإلكتروني في الجزائر لوضع قواعد أخلاقية تعمل على ضبط وتأطير الممارسة الصحفية تتفاعل مع التحولات الجديدة في عالم الميديا البديلة.

7. رؤية جديدة لأخلاقيات الإعلام الإلكتروني بالجزائر وحدوده المهنية:

إن عدم توافر الأطر، والضوابط المهنية، والأخلاقية، والقانونية في ممارسة الإعلام الإلكتروني في الجزائر يثير عدة هواجس في واقع الممارسة الإعلامية الرقمية، وي طرح عدة تساؤلات حول حرية الصحافة من حيث اعتبار النشر الإلكتروني عمادا أساسيا لمبدأ حرية التعبير بعيدا عن المعايير التي يلتزم بها في الصحافة التقليدية، وفي ظل تشديد الرقابة على المادة الصحفية المنشورة إلكترونيا، من طرف الصحفي في الإعلام الإلكتروني الذي يعد "المسؤول عن تحرير أو المساعدة في تحرير المادة الإعلامية الإلكترونية مهما كان شكلها ومكانها"¹⁷.

إن مجمل الحقوق التي يتمتع بها أو يطالب بها الإعلاميون في وسائل الاعلام التقليدية، تنطبق بشكل أو بآخر على الإعلاميين العاملين في الإعلام الإلكتروني، حيث يحق للإعلاميين في "البيئة الإلكترونية التمتع بهذه الحقوق، إضافة إلى ما تضيفه عليهم من حقوق لا يتمتع بها مهنيو الإعلام التقليدي مثل التواصل التفاعلي والفوري مع الجمهور"¹⁸.

في هذا الإطار، تعد الولايات المتحدة الأمريكية سباقة في منح "الصحفي الإلكتروني جميع الحقوق التي يتمتع بها الصحفي الممارس للإعلام التقليدي، وعلى رأسها حقه في الحفاظ على سرية مصادره، على أن تكون مهمته الأساسية هي الصحافة، أي أن تكون مصدر رزقه الأساسي"¹⁹. من جهة أخرى يحدد نص القانون مهمة الصحفي الإلكتروني في نشر الأخبار، والحق في التأهيل المهني والتكنولوجي بما يمكنهم من استخدام الوسائط الجديدة بفاعلية، والحق في الحصول على ما يسمى بـ "بدل تكنولوجيا" لتطوير مهاراتهم الرقمية، والحق في العمل على أجهزة متطورة وحديثة، والحق في إيجاد كيانات مهنية إلكترونية محلية وعابرة للدول تسن تشريعات ومواثيق لهم، وتدافع عنهم، والاعتراف بهذه الكيانات وتمثيلها لهم في الجهات المختلفة.

إن الضوابط القانونية والأخلاقية التي توفرها وسائل الإعلام التقليدية، ويستمد منها الإعلام الإلكتروني أسس تقنيها وتنظيمها، تبقى غير كافية في ظل وجود عديد الفراغات التشريعية مما يطرح حاجة ملحة إلى حتمية إصدار نصوص تشريعية جديدة خاصة بالإعلام الإلكتروني، انطلاقا من غاية مفادها أن الطفرة التكنولوجية الهائلة وضعت كل التشريعات الخاصة والمؤطرة للإعلام في الجزائر لاسيما القانون العضوي لسنة 2012 خارج سياق الزمن، وكشفت أن هذه الأطر القانونية تبقى في حاجة ماسة إلى إقرار تشريعات تكفل "حرية الرأي والتعبير بعد أن فرضت وسائل الاتصال طرقا جديدة في التقييد والمنع لم تكن موجودة في السابق، مثل الحد من حرية التعبير، بعد أن أصبحت وسائل التقييد التكنولوجية"²⁰.

لقد تأثرت الجزائر بالموجة الدولية الساعية لمراقبة وتقنين وسائل الاتصال الإلكترونية، بعدما قامت بالتوقيع على "اتفاقية دولية لتنظيم مجال الجرائم الإلكترونية، وهي اتفاقية بودابست بتاريخ 23 نوفمبر 2001"²¹، من جهة أخرى عملت الجزائر على وضع أسس جديدة للإعلام الإلكتروني بعد سن القانون العضوي للإعلام لسنة 2012، الذي يحمل بين مواده تدقيقات خاصة بالإعلام

¹⁷ أبو عيشة، فيصل. (2010). الإعلام الإلكتروني. الأردن: دار أسامة، ص54.

¹⁸ بخيت، السيد. (2011). أخلاقيات العمل الإعلامي. الإمارات: دار الكتاب الجامعي، ص246.

¹⁹ السيد، نفس المرجع، ص247.

²⁰ صالح، سليمان. (مارس 2010). حرية الإعلام في الوطن العربي وتحديات ثورة الاتصال، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، المجلد 1، العدد 1، ص143.

²¹ عبد الكريم، عبد الله. (2007) جرائم المعلوماتية والإنترنت. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ص124.

الإلكتروني، ؛ فضلا عن دسترة الإعلام الإلكتروني في 2016، لكن ما يلاحظ تم الاكتفاء فقط بالإشارة إلى حرية التعبير وحرية الإعلام، والحق في الإعلام لا غير.

إن ما جاء في التشريع الوطني من قواعد ومبادئ لتنظيم الإعلام الإلكتروني يبرز مدى تأثير النظام الجزائري بواقع التحولات التي عرفتتها المجتمعات العربية بعد ما سمي بالربيع العربي، وتطورات التكنولوجيات الحديثة التي غزت كل المجالات، وعلى رأسها مجال الإعلام الإلكتروني. لكن في ظل كل هذه الإفرازات يلتزم الصحفي الإلكتروني بضرورة تحري الحقيقة والسعي وراء بلوغها، ونقل الوقائع بصدق وأمانة بدون تجاهل، فضلا عن توخي النزاهة المهنية، والعمل على تكريس مبدأ المصلحة العامة، وتغليبها على مصلحة كيانه الصحفي، ناهيك عن حتمية احترام مبدأ الخصوصية، وعدم إلحاق الضرر بالأفراد أو المؤسسات جراء النشر الصحفي. كما يفرض أخلاقيا على ممارسي الإعلام الرقمي عدم إطلاق الأحكام المسبقة، وتوخي الدقة والوضوح في المعالجة الصحفية، وهنا يتجسد المفهوم "الصحافة الحرة والمسؤولة"²²(الزرن، 2013، ص56).

8. خاتمة:

إن الإعلام الإلكتروني بالجزائر وعلى الرغم من نجاحه إلى حد ما في فرض نفسه كوسيلة إعلامية بديلة، بحكم ما له من دور كبير في صنع الرأي العام وتشكيله، وقدرته على فتح أبواب كانت مغلقة أمام التعبير الحر، إلا أنه بات يشكل في الوقت الراهن واقعا جديدا بسياقات مختلفة تستوجب الرقابة والمساءلة، والتنظيم في ظل غياب القوانين الناظمة لعمله والعمل على ضبطه بشكل مستمر ومتسارع.

انطلاقا من تجارب عديدة للبلدان المتطورة في هذا المجال، فإن إقرار المساءلة الإعلامية التي تحقق التوازن بين حقوق الفرد والمجتمع وحق الصحفي في حرية التعبير من خلال مجالس صحفية تهتم بفرض ضوابط أخلاقيات المهنة ولجان إعلامية مستقلة وذات مصداقية، قد يكون أحد دعائم أخلاقيات العمل الإعلامي الإلكتروني بالجزائر، وهذا التوجه الحتمي لا يمكن أن يتجاوز مكانة القانون في تنظيم هذا القطاع المتغير باستمرار من أجل تحسين وترقية المهنة.

تأسيسا على ما تم عرضه من أطروحات فكرية، فإن الإعلام الإلكتروني يجب أن يستمد قواعده الأساسية من الأخلاقيات التي تم تأسيسها في البيئة التقليدية للممارسة الإعلامية بدعائها المختلفة. كما أن حقل الصحافة الإلكترونية يفرض التفكير في منظومة أخلاقيات خاصة به تتفاعل مع التحولات المستجدة بشكل متسارع وذلك في سبيل وضع حد لكثير من الإشكاليات على مستوى الأخلاقيات المهنية في الإعلام الإلكتروني.

وعليه فإن أخلاقيات العمل الإعلامي الإلكتروني لا تختلف عن وسائل الإعلام الكلاسيكية، إلا في درجة أهميتها فإنها أكثر أهمية بسبب احتوائها على وسائل الاعلام التقليدية واتصالها بعدد أكبر من الجماهير وبسبب مميزاتها التي قد تقلل من درجة دقتها وموضوعيتها، وكذلك وجود معلومات قد ينسخها الفرد وينسبها إليه وهذا ما يعد من أخطر السلوكيات التي يتعرض لها الناشر بسبب الحرية المطلقة التي يتمتع بها الصحفي الإلكتروني، فكان لزاما ضبط حدود وتأطير أخلاقيات الممارسة الصحفية على البيئة الافتراضية.

من خلال ما تم عرضه نلاحظ أن المشرع الجزائري لم يعط الحيز الكبير للإعلام الإلكتروني، مكثفيا بالإشارة المقتضبة إلى تطبيق ما يحكم الإعلام الورقي على الإعلام الإلكتروني بشكل غير صريح وقابل للتأويل على أكثر من صعيد، ما يستنتج أيضا أن هامش الحرية يبقى واسعا بالإعلام الإلكتروني المقنن في التشريع الجزائري من خلال ما حملته مواد القانون العضوي للإعلام سنة 2012، في وقت لم يهتم فيه ذات القانون بالمشاكل التي يتخبط فيها الإعلام الإلكتروني على غرار، صعوبة الحصول على الخبر وقلة الموارد المالية والبشرية، إلى جانب ضعف التكوين الأكاديمي وغياب الدورات التكوينية، وهي الإفرازات التي أسقطته في بيئة الممارسة الفوضوية التي غاب عنها الاحتكام إلى مبادئ وأخلاقيات المهنة بفعل اكتساح الدخلاء عليها.